

الأزمة السياسية تتيح للمصارف اللبنانية التقاط أنفاسها

إغلاق البنوك يعرقل تحويلات المغتربين ويفاقم تراجع الليرة في السوق السوداء



اتسع الجدل في لبنان بشأن شلل القطاع المصرفي، الذي يعد أكبر القلاع التي تمنع انهيار الاقتصاد، في ظل استمرار غياب المصارف في إجازة مفتوحة تعرقل حركة الأموال والتحويلات المالية، في وقت تشير فيه تقديرات إلى ارتفاع تكلفة الاحتجاجات إلى أكثر من مليار دولار.

والبنك المركزي من الدولار والعملات الأجنبية.

وحاول رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس بنك بيروت، سليم صفيح، طمأنة اللبنانيين بالقول إنه "على ثقة كبيرة بأن المصارف تستطيع استئناف خدمة زبائننا بالطاقة القصوى فور عودة الأوضاع لطبيعتها".

وأضاف أن المصارف اللبنانية "سبق أن عملت في الماضي في أحلك اللحظات وأصعبها، ولم نتخلف قط أو نهمل التزاماتنا".

وتواصل أمس إغلاق جميع المصارف اللبنانية لليوم السابع على التوالي. وقالت جمعية المصارف إن البنوك ستظل مغلقة لحماية الزبائن والموظفين والممتلكات. وأكدت في بيان أن عمل البنوك سيقتصر على توفير الرواتب من خلال أجهزة الصراف الآلي.

وأعلن رئيس الحكومة سعد الحريري هذا الأسبوع عن موافقة مجلس الوزراء على حزمة إصلاحات طارئة تشمل العديد من الإجراءات على رأسها خفض رواتب الوزراء ونواب البرلمان إلى النصف وخطوات طال تأجيلها لإصلاح الأوضاع المالية للدولة المثقلة بالديون.

لكن ذلك لم ينجح حتى الآن في نزع فتيل المظاهرات أو إقناع المانحين الدوليين بتقديم المبادرات التي تعهدوا بها خلال مؤتمر في باريس العام الماضي.

وقال الحريري من خلال الإعلان عن الإصلاحات إن القطاع المصرفي سيدعم 5.1 تريليون ليرة لبنانية (3.4 مليار دولار) للمساهمة في خفض عجز ميزانية 2020، بوسائل من بينها زيادة ضريبة على الأرباح.

وتراجع الدعم الدولي وبضمنه دعم دول الخليج في السنوات الماضية بسبب تشرد القوى السياسية وصراعاتها واتساع نفوذ الأجنحة السياسية وخاصة الإيرانية من خلال جماعة حزب الله المالية لها.

وتشير التقديرات إلى تراجع حاد في تدفق تحويلات المغتربين من أنحاء العالم منذ بدء الاحتجاجات، بعد أن شهدت انحسارا تدريجيا في السنوات

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

بعد تمديد إغلاق المصارف بشكل يومي، انتقلت جمعية مصارف لبنان إلى الإعلان عن استمرار إغلاق أبوابها إلى أجل غير مسمى لحين عودة الاستقرار، وعلقت ذلك بوجود بوادر قلق بشأن السلامة.

وتخشى أوساط اقتصادية من غموض موعد عودة نشاط المصارف بسبب ربطه بعودة الاستقرار، في وقت لم تظهر فيه أي بوادر على فرض انتهاء الاحتجاجات بعد رفض المحتجين لخطط الإصلاح التي أقرها مجلس الوزراء وعود رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية.

ويتمسك المحتجون بسقف مرتفع من المطالب يصعب تنفيذه من قبل الطبقة السياسية، لأنه يتضمن إنهاء المحاصصة الطائفية وتغيير النظام السياسي واستعادة الأموال التي نهبها السياسيون منذ عام 1982.

راند خوري

تكلفة تعطيل الدولة
لأسبوع واحد تبلغ 972 مليون دولار

وقد أدى إغلاق المصارف المحلية إلى خلق شريان تحويلات المغتربين اللبنانيين في الخارج، التي تعيل نسبة كبيرة من الأسر، التي ليس لديها مصدر آخر للدخل في ظل شلل الاقتصاد وارتفاع البطالة.

كما أدى ذلك إلى شلل معظم نشاطات القطاعات الاقتصادية والتجارية، وتفاقم شحة الدولار الذي يستخدم بمثابة في الدورة الاقتصادية اللبنانية منذ عقود، والذي تحتاجه الشركات لمواصلة نشاطها.

وانعكس ذلك في اتساع الفجوة بين السعر الرسمي للعملة اللبنانية المثبت عند 1507 ليرات للدولار وبين أسعار السوق السوداء التي بلغت خلال الیومین الماضیین أكثر من 1800 ليرة للدولار بسبب توقف إمدادات المصارف

إغلاق نوافذ تدفق الدولارات

حجر الزاوية الذي يمنع انهيار لبنان وإفلاسه.

وتتصاعد التحذيرات في الأوساط الاقتصادية اللبنانية من الضمن الباهظ لاستمرار الاحتجاجات لفترة طويلة، والتي يمكن أن تفاقم الأزمات الاقتصادية العميقة.

وقال وزير الاقتصاد السابق راند خوري إن الكلفة اليومية لتعطيل البلاد اليومية تقارب 138 مليون دولار، وكلفة الأسبوع الكامل تجاوزت 972 مليون دولار، على اعتبار أن الناتج القومي السنوي للبنان يساوي 50 مليار دولار.

وأضاف أنها ثمن باهظ وأنها تأتي "نتيجة للتأثير المباشر لتوقف تراجع الاقتصاد، إضافة إلى تكلفة تراجع الثقة التي تؤدي لانخفاض صادرات الخزينة، التي تراجعت خلال أسبوع بنحو 4 بالمائة، وهو ما يرفع تكلفة الاقتراض وعبء الدينون.

أي اضطرابات جديدة على مدخراتهم واستثماراتهم.

وعطل إغلاق أبواب المصارف اللبنانية الإجراءات التي وعد مصرف لبنان المركزي بتطبيقها والهادفة إلى معالجة أزمة شحة الدولار، والتي سبق أن أدت إلى إغلاق محطات الوقود والمحازب والإفران، التي تشكو من اضطرابها لشراء الدولار من السوق السوداء، والذي يجبرها على رفع الأسعار على المستهلكين.

وتعهد مصرف لبنان بتوفير الدولارات لمستوردي السلع الأساسية إضافة إلى تسديد أعباء الحكومة وتسديد التزاماتها وتغطية أعباء الدين العام، الذي يبلغ 86 مليار دولار ويعادل أكثر من 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ولكن وكالات التصنيف الائتماني حذرت من خطورة إجراءات البنك المركزي لأنها تؤدي إلى تقليص قدرته على حماية ربط الليرة بالدولار وهو

وحذرت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني الشهر الماضي من أن انحسار تحويلات المغتربين يسهم في انخفاض سريع في احتياطات العملات الأجنبية الأمر الذي يمثل تحديا لفكرة لبنان على الحفاظ على ربط عملته بالدولار الأمريكي.

1800
ليرة سعر الدولار في السوق
السواء مقابل 1507 ليرات في
السعر الرسمي

ولا يقتصر قلق اللبنانيين الذين يعملون في الخارج على عوائق إرسال الأموال بسبب إغلاق المصارف، بل تمتد المخاوف إلى مخاطر خفض الضمان الاجتماعي وبين الدولة وقطاع محتمل لقيمة العملة اللبنانية وتأثير

الأخيرة بسبب انهيار الثقة بمستقبل الاقتصاد اللبناني. ويقول خبراء الاقتصاد إن أحد أسباب ذلك التراجع هو قلق بعض المغتربين من خطر انهيار اقتصادي يلوح في الأفق.

أما السبب الأخر تراجع أسعار النفط الذي الحق الضرر بسوق العمل في منطقة الخليج، التي يعمل فيها مئات آلاف اللبنانيين.

وكانت تحويلات المغتربين اللبنانيين قد بلغت ذروتها في عام 2014 حين وصلت إلى 9.6 مليار دولار، لكنها تراجعت تدريجيا لتبلغ في العام الماضي نحو 7.7 مليار دولار.

ويرجع جاريس إرديان من معهد التمويل الدولي أن تراجع هذا العام إلى 6.5 مليار دولار دون الأخذ في الاعتبار تأثير الاحتجاجات الأخيرة، التي يمكن أن تقلصها بدرجة أكبر.

فوضى الصناديق الاجتماعية الجزائرية تفرض إعادة هيكلتها

ضغوط لإبعاد أموال نظام الضمان الاجتماعي عن حسابات الإنفاق الحكومي

ومع ذلك، هناك خشية بين الأوساط الشعبية من عدم قدرة الدولة على صرف مستحقات المتقاعدين نظرا لمحدودية موارد التمويل وارتفاع حجم الإنفاق.

وكان وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تيجاني هدام قد أكد الأسبوع الماضي أن الدولة ملتزمة بتوفير الحماية الاجتماعية لأكثر عدد ممكن من المواطنين وتعمل على توسيعها لتصل إلى الفئات الهشة والعمال الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي.



وأوضح هدام في كلمة خلال افتتاح أعمال المنتدى الدولي للضمان الاجتماعي المنعقدة بالعاصمة البلجيكية بروكسل أن المنظومة "تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية المكرس دستوريا".

كما أكد أن تأسيس نظام للحماية الاجتماعية مبني بشكل رئيسي على المساهمات التضامنية للمنتسبين، إضافة إلى مساهمة الدولة في التكفل باشتراكات الفئات الخاصة والهشة، بفضل مبدأ إعادة توزيع الثروة الوطنية.

ويرى أن الدولة يجب أن تأخذ على عاتقها كل المصاريف ذات طابع التضامن الاجتماعي، بينما يتكفل الضمان الاجتماعي بالمصاريف التي تملك طابع المساهمة.

وقد يساعد الهيكل الديموغرافي للمجتمع الجزائري الذي لا يعاني من الشيخوخة كما هو في بعض الدول الغربية، على إحداث التوازن في الصناديق شريطة الإسراع في الإصلاحات التي تمكن من سد الفجوات الموجودة حاليا.

ولا توجد بيانات رسمية دقيقة في الموقع الإلكتروني لوزارة العمل بشأن العجز، الذي تعاني منه الصناديق الاجتماعية، وهو ما يزيد الغموض حول إمكانية تفادي أي مشاكل مالية مستقبلا رغم أن بوردية يستبعد أن تكون في حالة إفلاس غير معلن.

ولكن الخبير الجزائري اعتبر أن سياسة التقشف الذي مست عدة قطاعات أدت إلى "وجود نقص وعجز في الموارد البشرية وخلق مشاكل أخرى في قطاعات هامة كالتعليم والصحة".

وأشار إلى أن نسبة المواطنين النشطين لا يتعدى نحو 40 بالمئة وهي نسبة ضئيلة مقارنة بدول الجوار ودول أوروبا، وهو ما يستدعي تشغيل اليد العاملة اللازمة وتحقيق الاستثمارات التي تسمح بتوفير وظائف دائمة في قطاعات منتجة.

الصناديق كانت من بين الأسباب الجوهرية، التي جعلت من تلك الكيانات تغرق في الأزمات. وتفسير التقديرات الرسمية إلى أن قيمة الإنفاق السنوي، الذي تعتمد عليه الحكومة من الصناديق الاجتماعية يصل إلى 85 مليار دينار (نحو 710 ملايين دولار).

ويعتقد بوردية أن الإصلاحات لا بد أن تشمل تحديد العلاقات بين منظومة الضمان الاجتماعي وبين الدولة وقطاع الصحة.



طرق بدائية في تسيير الصناديق الاجتماعية

ولا تزال الدولة النقطية العضو في منظومة أوبك منذ ثمانينات القرن الماضي تعتمد على الصناديق الاجتماعية لتمويل العديد من النفقات التي تحتاجها الحكومة، الأمر الذي تسبب في عجز مالي.

وتواصلت سياسة التمويل من خلال الصناديق لغاية تسعينات القرن الماضي، تحت مسمى "نظام المساعدات الاجتماعية" حتى العام 2010.

كما أوضح الخبير الجزائري أن مشكلة الرسوم الإدارية على مستوى الطريقة القديمة في تسيير الصناديق أدت إلى عدم حصولها على المساهمات بحوالي النصف مما هي عليه اليوم.

وتشمل المنظومة الاجتماعية كيانين هما الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للصندوق الوطني للتقاعد، الذي يضم 8 صناديق أخرى تحت إدارتها يهتم كل واحد منها بتقديم خدمات معينة للشرائح المستهدفة.

وأكد الخبير في الشؤون الاجتماعية نورالدين بوردية خلال ملتقى عقد هذا الأسبوع بالعاصمة أن الضرورة تقتضي إدخال "إصلاحات واقعية على نظام الضمان الاجتماعي ما يسمح بتحقيق التوازنات المالية في صناديق التقاعد".

وجهت الأوساط الاقتصادية الجزائرية سيلانا من الانتقادات لتراخي الدولة في معالجة فوضى الصناديق الاجتماعية التي لم تعد تتماشى والتغييرات الحاصلة في الدولة النقطية، في ظل اقتصار الخطط المطروحة على حلول مؤقتة في مسار يتطلب معالجة جذرية للاختلالات في التوازنات المالية.

الجزائر - تزايدت مخاوف الخبراء في الجزائر من تفاقم فوضى الصناديق الاجتماعية بعد أن أصبحت في حاجة ماسة لإعادة هيكلتها وإخراجها من دوامة الأزمة، التي تسببت فيها سياسات الحكومات المتعاقبة.

وانعكس الركود وتباطؤ النمو في الكثير من القطاعات الإنتاجية على وضعيات الصناديق بعد أن باتت ترزح تحت مشاكل مالية مزمنة، لدرجة أن الأوساط الاقتصادية تتحدث عن دخولها في إفلاس غير معلن.

ويرجع البعض الخلل في التوازنات المالية للصناديق إلى الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومات السابقة.

كما أن الكثير من الشركات العاملة في القطاع الخاص لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها لمعالجة تعطيل عجلة الإنتاج عن الدوران بالشكل الذي كانت عليه سابقا.

ولكن خبراء في القطاع يذهبون إلى أبعد من ذلك، حيث يؤكدون أن